

دعوة فريق مراجعة عملية تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد  
والدول الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى  
ضمان  
وجود آلية تتسم بالشفافية وترتكز على مبدأ المشاركة في مراجعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

يدعو ائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهو عبارة عن شبكة عالمية تضم أكثر من 240 مؤسسة مجتمع مدني في 100 دولة حول العالم، كلاً من الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى ضمان كون الآلية التي ستتم من خلالها مراجعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والمعمول بها حديثاً، شفافة وترتكز على مبدأ المشاركة.

ولعل مبدأي الشفافية ومشاركة المجتمع المدني يعتبران ذات أهمية حاسمة فيما يتعلق بمحاربة الفساد على الصعيد العالمي، وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة 13 وفي غيرها من الأحكام الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وبشكل مماثل، فإن اتسام الآلية التي سيتم اتباعها في عملية مراجعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالشفافية والمشاركة تعتبر أمراً ضرورياً لضمان تنفيذ عملية مراجعة تتسم بالفعالية وتحظى بمصداقية جماهيرية، وفقاً لما هو مبين في وثيقة الشروط المرجعية لآلية مراجعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي تدعو إلى وجود آلية تكون "شفافة، وفعالة، وغير تدخلية، وشمولية وحيادية" (القرار 1/3 المتمخض عن مؤتمر الدول الأطراف (مؤتمر الدول الأطراف، الفقرة 3.3 II (أ)).

### مراقبون من المجتمع المدني في فريق مراجعة تطبيق الاتفاقية

ندعو الدول الأطراف إلى ضمان اتسام الآلية التي سيتم استخدامها في عملية مراجعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالشفافية والشمولية، وذلك من خلال مشاركة مراقبين من المجتمع المدني في فريق مراجعة تطبيق الاتفاقية والذي يشرف على عملية مراجعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك عن طريق تمكينهم من تقديم تقاريرهم إلى فريق مراجعة تطبيق الاتفاقية.

وتنص المادة 17 من وثيقة قوانين الإجراءات لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على ضرورة مشاركة المجتمع المدني، الأمر الذي يسمح لمجموعات المجتمع المدني بالمشاركة في الاجتماعات كجهات مراقبة إلى جانب إمكانية قيامهم برفع تقاريرهم. كما وينطبق هذا القانون على الفريق الذي يعمل على مراجعة تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومؤخراً، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإصدار رأي قانوني، ينص على ما يلي:

- إن القواعد التي تم اعتمادها خلال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إنما تسري أيضاً على فريق مراجعة عملية تنفيذ الاتفاقية، باعتبار ذلك الفريق بمثابة هيئة فرعية لائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ وكذلك
- فإن فريق مراجعة عملية تنفيذ الاتفاقية لا يمتلك الصلاحية التي تخوله باتخاذ القرارات المتعلقة بالقواعد والقوانين الإجرائية الخاصة به؛ وفي حال سعى الفريق إلى إيجاد قاعدة أخرى حول مشاركة جهات مراقبة، فلا بد من الرجوع إلى مؤتمر الدول الأطراف للحصول على قراره بهذا الشأن<sup>1</sup>

ونحن بدورنا ندعو فريق مراجعة عملية التطبيق إلى احترام ما توصل إليه مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية من استنتاجات، كما ندعو إلى تطبيق قوانين الإجراءات الخاصة بمؤتمر الدول الأطراف للاتفاقية.

### مبدأ الشفافية وانخراط المجتمع المدني في عملية المراجعة

<sup>1</sup> أنظر الموقع الإلكتروني التالي: [www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/IRG-session1-resumed.html](http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/IRG-session1-resumed.html) ، وتحديداً، يرجى الاطلاع على الفقرتين 11، 12، و 16 المتعلقة بذلك الرأي القانوني.

وعلاوة على ذلك، فإننا ندعو الدول إلى اتخاذ الخيار المتعلق بوجود الشفافية ومشاركة المجتمع المدني في عمليات المراجعة التي تتم لكل دولة على حدة. ولا بد أن يشمل ذلك توفير المعلومات وتشجيع مشاركة المجتمع المدني في كافة المراحل التي ستمر بها عملية المراجعة، ولا سيما عن طريق:

- قيام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بنشر قائمة بنقاط الاتصال الحكومية على شبكة الإنترنت وذلك من أجل العمل على تمكين المجتمع المدني من الانخراط مع الحكومة ومشاركتها في كافة جوانب عملية المراجعة؛
- قيام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بنشر جميع المعلومات المتعلقة بجدول المراجعة على شبكة الإنترنت، بحيث يشمل ذلك ما إن كانت الدول قد أذنت بتنفيذ زيارة للدول وكذلك وضع الجدول الزمني المتعلق بمثل تلك الزيارات؛
- موافقة الدول التي خضعت لعملية مراجعة تطبيق الاتفاقية من قبلها على القيام، وبشكل فوري وسريع، بنشر معلومات تتعلق بمدى تحقيقها لجميع ما يرد في قائمة التقييم الذاتي؛
- أن تأذن الدول التي خضعت لعملية المراجعة بتنفيذ زيارات إليها من قبل الفرق التي تقوم بعملية المراجعة وأن تعمل كذلك على توجيه الدعوة لمؤسسات المجتمع المدني من أجل التشاور مع فريق المراجعة خلال فترة تنفيذ تلك الزيارات؛
- قيام الدول التي خضعت لعملية المراجعة بإجراء زيارات لدول أخرى وفقاً لما يتم الموافقة عليه من قبل الدول التي خضعت لعملية المراجعة؛
- أن تسمح الدول التي خضعت لعملية المراجعة لائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بنشر التقارير الكاملة لتلك الدول على شبكة الإنترنت (بحيث لا يقتصر ذلك على قسم الملخص التنفيذي في التقرير) وذلك من أجل تسهيل عملية تضافر الجهود للعمل نحو تحقيق ما يرد في التوصيات.
- أن يقوم كل من الفريق العامل على مراجعة تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومؤتمر الدول الأطراف في تلك الاتفاقية بتوجيه الدعوة إلى كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل رفع تقاريرها خلال الاجتماعات التي يعقدها الطرفان.

ومن خلال توفير هذه العناصر، فإن الدول الأطراف في الاتفاقية ستتمكن من المساعدة في بناء عملية مراجعة تتسم بالمصداقية. وهذا بدوره سيخدم الهدف المشترك الكامن وراء التطرق إلى "المشاكل والتهديدات التي تنجم عن وجود الفساد وأثر تلك المشاكل والتهديدات على استقرار المجتمعات وأمنها، وعلى تقويض دور المؤسسات والحط من قيم الديمقراطية، وعلى القيم الأخلاقية والعدالة، وكذلك على وضع التنمية المستدامة وسيادة القانون على المحك". (من ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)

26 تشرين ثاني 2010